ونصرح اي ايضاح في اخراجه ووجه الايضاح ان قوله على ما هو به يقابل
قولهم في تعريف الجهل المركب على خلاف ما هو عليه وهو كل واجب
فيعلم ذاته وصفاته الكمالية تفصيلا وغيرها كذلك وكل جائز
ما كان وما لم يكن وما يكون وما لا يكون ولو كان ان لو وجد يكون اجمالا
وتفصيلا ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة
في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وكل
مستحيل فيعلم تعالى ان المستحيل هو ما لا يصح وجوده وانه لا يوجد
كالشريك وانه لو وجد لترتب الفساد واختل النظام لانه ليس
صفات التاثير اي القدرة والارادة فانهما لا يتعلقان الا بالممكن
كما مر ولا يصح تعلقهما بالواجب والمستحيل والا انقلب كل منهما
ممكنا يصح وجوده ولا يلزم على ذلك وعدمه وقد كان اما
واجبا لا يصح عدمه واما مستحيلا لا يصح وجوده ويلزم
على ذلك الفساد الذي ما بعده فساد فيلزم كونه تعالى من
الممكنات تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويلزم ان يكون الشريك
كذلك والكمال المطلق في عدم تعلق القدرة والارادة بالواجبات
والمستحيلات فمن قال انه قادر على ان يتخذ ولدا تعالى والا لزم ان
يكون عاجزا فهو جاهل مضل لا يعرف شيئا وبالله التوفيق
لا يتعلق بشيء اي امر فيشمل المعدوم او يقال اذا كانت لا تتعلق
بالشيء الموجود فالاولى المعدوم اي انه يفهم بطريقة الاولى
عدم تعلقهما بالمعدوم لانها لو قال اي انها لكان اصوب لان
الطلب هو المتعلق فلزم تعليل الشيء بنفسه صفة الى هذا
التعريف يشمل الحادثة ولا منافي فيه لانه رسم نص اي يجوز
جوازا عقليا وخرج به جميع الصفات ما عدا المعرف فقوله لمن قامت
به ليس للاخراج وانما هو لبيان الواقع مع الاشارة الى ان الصفات
انما توجب احكامها لمحلها وقوله الادراك مفعول نص وفي

الكلام

ومتعلق السمع والبصر عموما وخصوصا من وجه فتنفرد القدرة والارادة بتعلقهما بالمعدوم الممكن وينفرد السمع والبصر
بتعلقهما بالموجود الواجب كذات مولانا وصفاته ويشترك القسمان في تعلقهما بالموجود الممكن اه ملخصا وبين متعلق
القدرة والارادة ومتعلق العلم والكلام عموم مطلق يجتمعان في الممكن وينفرد العلم والكلام بالواجب والمستحيل وبين م

الكلام حذف اي صحة الادراك يدل عليه قوله اي ان يكون عالما الى لا يقال
كما نفى الاتصاف بالادراك نفى الاتصاف بغيره كالقدرة والارادة فلم ما
تقول ليس في كلامه حصر وان الكلام فيه حذف اي نفي الادراك وغيره
يدل عليه قوله بعد وهي شرط في الجميع الخ وهي شرط في جميع ما ذكر
كالاضراب الانتقالي كانه قال بل هي شرط في جميع ما ذكر من صفات المعاني
ويحتمل ان ما ذكر اي من صفات المعاني الا الادراك وعليه فكان الاولى التفريع
بالفا جميع صفات المعاني اي ما عداها اذا الشيء لا يكون شرطا
في نفسه لان هذا حقيقة الشرط في بعض النسخ لان هذا الا التانيث
ولعله انث باعتبار ان ما ذكره من التعريف مقالة او عبارة لكن يحتاج
الى مضاف مقدر اي وهذه العبارة دالة حقيقة الخ وانه انث لكون
تكون هذا الشرط حياة فتدبره المتعلقات اي تعلقا تنجيزيا قديما
بذاته وصفاته وصلوحيا قديما بذاته وصفاته بالنظر للممكنات التي
ستوجد وتنجيزيا حادثا اذا وجدت جميع الموجودات ومنها ما
منه فيسمع ويبصر سمعه وبصره بهما ينكشف تقدم ما في
الانكشاف من الايهام وخرج بها القدرة والحياة وخرج بقوله كل
موجود العلم والكلام وكذا فيهما سياتي في تعريف البصر
كسابرا اي جميع لا بمعنى باقي وهو مذهب ابي الحسن وهو الحق
كيف ما كانت حقيقة امرها ومعنى البصر الخ قيل عليه
تعريف كل منهما يشمل الاخر واجيب بالقدر لعدم الاطلاع على
الماهية للتمييز ولا بد من اعتقاد ان انكشاف السمع غير انكشاف
البصر وغير انكشاف العلم ولكل حقيقة يعلمها الله تعالى وهذا
اي تعلق البصر بما ذكر لا خلاف فيه بين اهل السنة جميع الموجودات
متعلق بالظاهر والباطن الانكشاف للملابسة والكلام الذي
الى اخره الصوت غير الحرف لانه بمنزلة الحيوان العام وقد الحرف لانه بمنزلة
الخاص ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام وقد يوجد صوت ولا يوجد

Copyright © King Saud University